حق الأطفال فى الأردن فى الترفيه: مطلب مُلحّ لا رفاهية

ولاء المناصير | شباط 2023

تم تمويل هذه الورقة بمنحة من وزارة الخارجية الأمريكية. الآراء والنتائج والاستنتاجات الواردة هنا هي آراء المؤلف/ة ولا تعكس بالضرورة آراء ونتائج واستنتاجات وزارة الخارجية الأمريكية.

تمّت صياغة هذه الورقة من قبل مؤلفين شباب فرديين تم اختيارهم للمشاركة في برنامج إعلام الشباب جيل 01. الآراء والنتائج والاستنتاجات الواردة هنا هي آراء المؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بالضرورة آراء ونتائج واستنتاجات هيئة أجيال السلام.

مقدمة

هل يتمتع أطفال الأردن بحقهم المكفول فى الدستور بالرفاهية واللعب والمشاركة فى النوادي والتجمعات الموجهة لأعمارهم، كما هو الحال فى أغلب الدول المتقدمة وبعض الدول المصادقة على اتفاقيه حقوق الطفل؟ وماذا عن أطفال المحافظات خارج نطاق العاصمة؟ هل تتوفر لهم الفرص المتوفرة فى العاصمة مثلاً؟ كم عدد نوادي الطفل الحكومية والحدائق والمتنزهات العامة فى المحافظات؟ هل ترصد الحكومة ميزانية سنوية لإنشاء وصيانة متنزهات للأطفال فى المناطق الحضرية والعاصمة على حد سواء؟

وقع الأردن على اتفاقية حقوق الطفل فى سنة 1991، وتم ركن الاتفاقية فى رفوف الحكومات المتعاقبة إلى أن قام المجلس الوطنى لشؤون الأسرة بعرضها على مجلس الأمة فى عام 2006، والذي بدوره أقرّ الاتفاقية بموجب القانون رقم 50 لنفس العام. واستكملت الاتفاقية مراحلها الدستورية كاملة، مع تحفظ الأردن على ثلاث مواد متعلقة بالتبنى وحرية تغيير الجنس والدين.[1] وكان المجلس، أعلن البدء بإعداد مسودة قانون حماية الطفل نهاية العام 2015 لتوفير مرجعية قانونية عامة لحقوق الطفل، فضلاً عن تغطية الفجوات التشريعية، ورفع المسودة الى مجلس الوزراء فى آذار (مارس) 2019، لكن إقراره تأخر.

ويضمن قانون الطفل المقر فى نسخته الحالية لعام 2022 لكل طفل على أرض الأردن الحق فى الترفيه طِبْقاً لِلمادة 18 من قانون حماية الطفل، والتى تنص أن "للطفل الحق فى المشاركة بالتجمعات والنوادي التى يمارس من خلالها نشاطاته الاجتماعية والثقافية والترفيهية ومزاولة الألعاب والرياضة والفنون بما يتناسب مع سنه ودرجة نضجه وفقًا للتشريعات النافذة."[2] وجاء التشريع الأردنى ليضمن هذا الحق حيث نص القانون على أن لكل طفل الحق فى الراحة واللعب وقت الفراغ "مع مراعاة حق الولى أو الشخص الموكل برعايته للطفل الحق فى المشاركة بالتجمعات والنوادي التى يمارس من خلالها نشاطاته الاجتماعية والثقافية والترفيهية ومزاولة الألعاب والرياضة والفنون بما يتناسب وسنه ودرجة نضجه وفقًا للتشريعات النافذة."[3]
ومع ذلك، فإن التطبيق الفعلى لهذه المواد متفاوت بشكل كبير من حيث الكم ونوعية المساحات الترفيهية المتوفرة للأطفال. تركز هذه الورقة على التوفر الكمى للحدائق والمتنزهات العامة التى يمكن للأطفال الوصول إليها. إذ فى كثير من الأحيان، يُترك الأطفال لتدبر أمورهم بأنفسهم عندما يتعلق الأمر بإيجاد طرق لشغل وقتهم مما له عواقب صحية واجتماعية خطيرة. تسلط هذه الورقة الضوء على بعض أوجه هذه الفجوة، وتوجّه الجهات المعنية لبعض المقترحات التى توفر للأطفال فى كافة المحافظات وسائل ترفيه آمنة وعامة.

[1] بى بى سى عربى، هل يخالف مشروع قانون حقوق الطفل أعراف المجتمع؟، 2022. https://www.bbc.com/arabic/interactivity-62592028

[2] المملكة،"المملكة" تنشر النص الكامل لمشروع قانون حقوق الطفل، 2022. https://bit.ly/3GoUWj4

[3] المجلس الوطني لحقوق الاسرة، "قانون حقوق الطفل رقم 17 لسنة 2022 shorturl.at/fiqW1

فجوة حق الترفيه لأطفال المناطق الحضرية فى الأردن

المجتمع الأردنى مجتمع فتى. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة الأطفال فى الأردن فى عام 2018 ما يزيد عن 40% من السكان بعدد 3.8 مليون طفل بحسب اليونسيف.[4] مع ذلك، ليس من السهل على الأطفال فى الأردن إيجاد أماكن للعب فى المناطق الحضرية. وهناك عدة أسباب لعدم تمكّن الأطفال فى محافظات الأردن من الوصول إلى الترفيه الكافى.

أول هذه الأسباب هو نقص الاستثمار فى المرافق العامة مثل الحدائق والملاعب فى المحافظات. ففى عمّان، مثلاً، هناك 143 حديقة عامة وفقًا لأمانة عمان.[5] بالمقابل بلغ عدد سكان العاصمة 453,650,0 فردًا بحسب التعداد السكانى الناتج عن دائرة الإحصاءات العامة فى المسح الأخير فى 2020.[6] أما فى إربد هناك 23 حديقة وفقًا لمدير دائرة الحدائق فى البلدية، المهندس قاسم الروسان فى تقرير نشر فى جريدة الدستور،[7] وهى تخدم 200,380,0 نسمة فى المنطقة وفقًا للمسح ذاته فى ذات العام. ويتوفر فى الزرقاء 10 حدائق فقط،[8] لخدمة 154,510,0 نسمة فى المدينة. أما فى المحافظات الأصغر حجمًا وأقل كثافة سكانية، لا تتوفر هذه الوسائل الترفيهية بعدد مناسب، علمًا بأن درجة صيانة وجودة المرافق أيضًا تتفاوت بين المناطق المختلفة، مما يجعلها أحيانًا غير آمنة لاستخدام الأطفال. ويقع هكذا تقصير على الحكومة المحلية. حيث يرتكز عمل البلديات والإدارات المحلية على تعبيد الشوارع والإضاءة متناسين المرافق الترفيهية للسكان عامةً، وللأطفال خاصةً.

ثانيًا، يحرم العامل الاقتصادي الأطفال من الأسر ذات الدخل المحدود من توفر فرص ترفيه آمنة في غياب أو نقص الحدائق لأن وسائل الترفيه الخاصة متوفرة وتشمل أندية الأطفال ومراكز الأطفال الخاصة وأماكن اللعب في المجمعات التجارية. لكنها تتطلب قدرة مادية قد تشكل عبئًا على الأسر في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة. إن تبعات هذا التفاوت تحرم الأطفال من الأسر ذات الدخل المتوسط أو المحدود من الوصول إلى الخدمات الترفيهية الخاصة. لذا، فإن عدم توفير الحدائق والمساحات الترفيهية العامة والمجانية سيفاقم من حرمان الأطفال ويحرمهم من حق أساسي بسبب ظروف أسرهم المادية.

ثالثًا، يتمثل العامل الجغرافي في نقص فرص الترفيه العامة والخاصة في المحافظات. فإضافة إلى نقص عدد الحدائق وضعف خدماتها من مرافق صحية أساسية مثل توفر صنابير المياه أو مراحيض نظيفة، تتفاوت صيانة الألعاب الموجودة فيها إن توفرت أساسًا. تتفاقم هذه المشكلة في المحافظات أيضًا، مما يعني حرمان أطفال المحافظات من حق أساسي بسبب غياب الحرص الحكومي المحلي على حق الأطفال في اللعب والترفيه. وبالتالي، على

---

[4] يونيسف، الأطفال في الأردن، د. ت. http://bit.ly/3CATxVl

[5] موسى الزيود، الأمانة تواصل خطتها لتجميل المدينة وزيادة المساحات الخضراء، أمانة عمان الكبرى،2019. https://bit.ly/3GLIOdg

[6] دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي الأردني، عدد 71، 2020. http://dosweb.dos.gov.jo/databank/yearbook/YearBook_2020.pdf

[7] حازم الصياحين، " 23حديقة عامة ببلدية إربد تبدأ باستقبال الزوار"، جريدة الدستور، 2021 https://bit.ly/3XjJqwh

[8] هدى أبو هاشم، "الحدائق العامة: لكل العائلة أم للأطفال فقط؟"، حبر، 2022. https://bit.ly/3WapiM9

الحكومة المركزية والمحلية، ممثلة بالبلديات، تعزيز دورها في هذا المجال بدعم ممكن ومحتمل من مؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص.

رابعًا، هناك موقف عام بين بعض البالغين مفاده أنه يجب رؤية الأطفال وعدم سماعهم. ويُلاحظ بالتالى غياب أصوات الأطفال ومشاركاتهم فى الدراسات المعنية بشؤون الطفل واقتصارها على مخاطبة البالغين ليقوموا بدورهم بالتحدث نيابة عن الأطفال؛ مما ينتج عنه تهميش حق الطفل بالترفيه والتركيز على الحقوق الأخرى مثل المأكل والملبس والتعليم والغذاء.

خامسًا، غالبًا ما تفرض الأعراف الثقافية على الفتيات البقاء فى المنزل، بينما يُسمح للأولاد بالخروج واللعب. يمكن أن يحد هذا من الفرص لكلا الجنسين. فالمجتمع الأردنى فى المناطق الحضرية يميل الى المحافظة وتقييد حركة الإناث خاصة تحت سن الـ18 واقتصارها على الذهاب الى المدرسة، مما قد يؤثر سلبًا على الصحة النفسية للفتيات.

سادسًا، عدم قدرة المدارس الحكومية على تنظيم أنشطة لا منهجية دورية خارج أوقات الدوام فى مرافق المدرسة نفسها وبإشراف المعلمات. فتنفيذ هكذا أنشطة من شأنه رفع مشاركة الفتيات بالذات فى التجمعات المناسبة لأعمارهن كون الأهل يرون فى المدارس البيئة آمنة للتجمع والترفيه للفتيات. لكن يحول نقص الميزانية فى المدارس دون هذا الخيار.

عواقب إهمال حق اطفال المناطق الحضرية فى الترفيه والتنزه

يرتبط العامل النفسى بشكل كبير بنشاط الأطفال البدنى. إذ تُحسّن المتنزهات والحدائق صحة الأطفال بعدة أوجه. كما أظهرت الدراسات أن التواجد فى الطبيعة يمكن أن يساعد فى تهدئة العقل وتركيزه،[9] وكلاهما ضروري للأطفال.

مثلاً، يبلغ متوسط اليوم الدراسى للطفل حوالى خمس ساعات ونصف الساعة. وبهذا، الكثير من الوقت الذي يقضيه الأطفال فى الداخل! لا عجب أن الأطفال الذين يمكنهم الوصول إلى الحدائق يظهرون تركيزًا وإبداعًا متزايدًا وصحة عقلية وجسدية أفضل بشكل عام. ويوصى كاتب **الصحة النفسية للطفل: رؤية واقعية من العيادة النفسية**[10] للأسرة زيارة الحدائق والأندية والتجمعات الخاصة الأطفال للتعامل مع الطفل ذي الاضرابات النفسية لأن هذا يساهم فى تصريف الطاقة الزائدة لديه، تغيير طريقة تفكيره مع تعرضه للنباتات والطبيعة، كما ويمكن أن تؤدي هذه الزيارات إلى زيادة مدى الانتباه والإبداع لديه.

[9] Huynh, Lam Thi Mai, Alexandros Gasparatos, Jie Su, Rodolfo Dam Lam, Ezekiel I. Grant, and Kensuke Fukushi. 2022. "Linking the Nonmaterial Dimensions of Human-Nature Relations and Human Well-being through Cultural Ecosystem Services." Science Advances 8 (31): eabn8042-eabn8042.

[10] محمد المهدي، *الصحة النفسية للطفل: رؤية واقعية من العيادة النفسية*، كتاب رقمي، د. ن. https://bit.ly/3ih76m9

من ناحية أخرى، وفى الأردن كما هو الحال فى العديد من البلدان حول العالم، يقضى الأطفال وقتًا أقل فى الهواء الطلق ووقتًا أطول فى الداخل. ويعود ذلك فى جزء منه إلى زيادة استخدام التكنولوجيا والمخاطر المتصورة للمساحات الخارجية. فأصبح مصطلح "ترفيه" يقتصر على الأنشطة الداخلية ضمن حدود المنزل مثل التلفزيون والأفلام وألعاب الفيديو والإنترنت؛ مما يحرم الأطفال من فرص تطور مهاراتهم بشكل كبير. وبحسب طبيب الصحة النفسية د.علاء الفروخ فإن أهم عواقب بقاء الأطفال حبيسى المنازل وعدم تمتعهم بالترفيه فى التجمعات والحدائق الخارجية هو جعلهم أكثر عرضةً للقلق والتوتر وسرعة الانفعال، بالإضافة الى نوبات الغضب والعصبية.[11]

ويضيف الفروخ أن نقص الترفيه قد يؤدي إلى الاكتئاب لدى الأطفال، وهو حالة صحية عقلية خطيرة يمكن أن يكون لها آثار دائمة على حياة الشخص. أو قد يصبح الأطفال بدون الترفيه معزولين ومنعزلين. وقد يواجهون صعوبة فى التواصل الاجتماعى وتكوين صداقات،[12] خاصًة وأن المتنزهات والحدائق توفر فرصًا اجتماعية للأطفال تساعدهم على تطوير مهارات اجتماعية مهمة.

كذلك، فإن الأطفال الذين لا يستمتعون بالترفيه يصابون بالملل، مما قد يدفع الطفل إلى جلب الانتباه بطرق سلبية مثل التشويش فى الفصل أو الدخول فى شجار مع أطفال آخري،. أو التوجه للألعاب الإلكترونية، والتى تعزز ميولهم للعنف والعزلة. هذا بالإضافة إلى أن عدم انخراط الأطفال بأنشطة حركية وقضاء أوقات فى مساحات خارجية من شأنه أن يزيد من فرص إصابتهم بأمراض جسدية أيضًا، مثل مرض السكري والسمنة.

الحلول العملية لتطبيق حق ترفيه الطفل بشكل عادل فى الأردن

لا يمكن حصر مسؤولية الترفيه وتوفيره كحق أساسى فى تطور الأطفال بالأهل والأسرة فقط. لأن توفر المساحات الترفيهية العامة هى مسؤولية الدولة كضامن أساسى لحق مواطنيها الأطفال. ويمكن أن تتعاون فى ذلك جهات عدة مثل المدارس والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى والإعلام.

تقترح الورقة عدة حلول لضمان وصول الأطفال بشكل عادل لحق الترفيه والمشاركة فى الأنشطة فى الأردن:

1. تخصيص موازنة سنوية للبلديات لإنشاء الحدائق والمتنزهات للأطفال فى نطاق خدماتها.

2. تشجيع المدارس لإقامة المزيد من الأنشطة اللامنهجية للأطفال داخل حرم المدرسة.

3. إدماج الأطفال فى المسوحات والأبحاث التى تناقش حقوقهم ومتطلباتهم بما يتناسب مع أعمارهم.

[11] مقابلة هاتفية مع علاء الفروخ، طبيب صحة نفسية، بتاريخ 29 تشرين الثاني 2022.
[12] محمد المهدي، الصحة النفسية للطفل: رؤية واقعية من العيادة النفسية، مرجع سابق.

4. توعية الأهالى بأهمية تحقيق الترفيه للأطفال فى مختلف الأعمار والأدوار الاجتماعية ومخاطر كبتهم.

توصيات لتضئيل الفجوة بين القانون والواقع للأطفال فى الأردن

فى الواقع، الفجوة بين القانون والواقع فى محافظات الأردن ضخمة! عندما لا يتم تطبيق القانون بشكل فعال، يُحرم الأطفال من حقوقهم وفرصهم، ولا يتمتعون بحماية متساوية بموجب القانون. لذا، يجب تكثيف الجهود المحلية بين جهات مختلفة لتضييق تلك الفجوة، توصى هذه الورقة بالآتى:

أولاً: تشجيع الاستثمار الخارجى والداخلى فى مرافق من شأنها توفير حق الترفيه للأطفال مثل النوادي والحدائق. يجب أن يتم توزيع هذه الاستثمارات بشكل عادل مع إعطاء الأولوية للمحافظات الأقل حظًا فى توفير هكذا مرافق. ويجب أيضًا تشجيع المنظمات الدولية المعنية بحماية الطفل على الاستثمار فى مثل هذه الأنشطة لضمان الوصول العادل للأطفال لمناطق ترفيهية.

ثانيًا: توعية المسؤولين فى البلديات والإدارات المحلية بأهمية تخصيص موازنة سنوية لإقامة النوادي والحدائق والمتنزهات ذات المساحات المفتوحة المناسبة لكلا الجنسين ولمختلف المراحل العمرية داخل حدود البلدية، وصيانتها بشكل دوري؛ لتأمين مساحة آمنة مجانية للأطفال للعب والتعلم. إلى جانب ذلك، يوصى بتمكين مقدمى الخدمات فى تلك المساحات للتعامل مع الأطفال بما يتوافق مع حقوق الطفل.

ثالثًا: توجيه الجهات البحثية ومراكز الاستشارات للاستماع للأطفال وإشراكهم فى الأبحاث المتعلقة بالطفل وسماع آرائهم، مما يوسع آفاق الباحثين ويحقق نتائج تصب فى صالح الأطفال غالبًا. كذلك، يشار إلى حق الطفل فى سماع رأيه فى البند أ المادة (7) من قانون حماية الطفل المعدل عام 2022 كما ورد فى تقرير لقناة المملكة،[13] والذي ينص على أن للطفل الحق فى "التعبير عن آرائه، سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة أو الفن أو بأي وسيلة أخرى يختارها، وتُولى آراء الطفل الاعتبار وفقًا لسنّه ودرجة نضجه."

رابعًا: حث وزارة التربية والتعليم ووسائل الإعلام لتوعية أصحاب المصالح، بدءًا من الأطفال وأولياء الأمور، وصولاً للبلديات والدوائر المحلية حول أهمية الترفيه فى مساحات عامة للطفل. ومن الممكن البدء بتوعية وتشجيع الأطفال أنفسهم للمطالبة بحقوقهم فى الترفيه من خلال برلمانات المدارس والأنشطة المدرسية. وهذه مسؤولية تقع على وزارة التربية والتعليم فى مجال تثقيف الطلبة بحقوقهم من خلال عقد ورشات تدريبية للمرشدات والمرشدين فى المدارس ليقوموا بدورهم بتقديم الجلسات للطلبة أو نشر مواد توعوية مرئية أو مسموعة بين الطلبة من شأنها توعيتهم لحقوقهم فى الحصول على أماكن مخصصة للترفيه.

[13] المملكة،"المملكة تنشر النص الكامل لمشروع قانون حقوق الطفل"، مرجع سابق.

إضافةً إلى ذلك، يمكن توجيه جهود الإعلام والمنابر المجتمعية لتوعية الأهالى ومقدمى الرعاية للأطفال بأهمية حق الترفيه للطفل فى تحقيق توازن فى نمائه النفسى والعاطفى والجسدي. وللتأكيد على المساواة بين الجنسين فى استحقاق حق الترفيه؛ فالفتيات أيضًا يستحقن أن يتمتعن بالأنشطة اللامنهجية، واللعب، وغيرها من الخدمات المقدمة فى نوادي الطفل.

خامسًا: دعم المدارس ماديًا لإقامة أنشطة لامنهجية داخل مرافق المدرسة وبإشراف من وزارة التربية والتعليم، حيث تخصص الوزارة موازنة سنوية لمثل هذه الأنشطة، بالإضافة لتوجيه الدعم الأجنبى من منظمات حماية الطفل ومؤسسات المجتمع المدنى لدعم مثل هذه الأنشطة، إلى جانب دعم المعلمين بالتدريبات اللازمة لإقامة أنشطة لامنهجية للأطفال تصب في تحقيق حقهم في الترفيه وصون كرامتهم.

generationsforpeace
أجـيـال الســـلام

يتم تنفيذ برنامج جيل01 من قبل هيئة أجيال السلام بدعم
من السفارة الأمريكية في الأردن.